

«قطرا ئيل» .. القطيعة المستحقة!!

لطلالما أسديت النصائح لقطر «الدولة العظمى» التي لا تتجاوز مساحتها قاع جهران بمحافظة ذمار أو حتى قاع القضي بمحافظة صنعاء، بأن تعرف حجمها وتبتعد عن لعب دور «الكبار» والتطفل على دول المنطقة والتدخل في شؤونها، ولطلالما أرسلت الرسائل للبدب «حمد» و«لموذة» ومن بعدهما «المدلل» تميم بالعدول عن استعداد الآخريين خدمة لأجندة الكيان الصهيوني الغاصب ولكن دون جدوى.

دول العالم والتي تقاطرت على سوريا بدعوى الجهاد ضد النظام السوري وداناً «الجزيرة» الخنزيرة كانت هي المحرك الاعلامي للمؤامرة العالمية ضد سوريا والتي تتزعمها قطر انيل التي سبق لها أن قطعت علاقتها مع سوريا ورفعت علم الجماعات الارهابية في القمة التي استضافتها الدوحة خلال الأحداث، ومنحت الحق للارهابيين بتمثيل الشعب السوري في مخالفة صريحة لميثاق الجامعة العربية.

أما اليمن فقد أظهرت قطرا ئيل حقدًا وعمالتها عندما أغرقت الساحة المحلية بالعلامات الصعبة دعماً للساحات المطالبة بإسقاط النظام، وقدمت الاموال الباهظة لحزب «الشمس» وصاحب «الصدقة» وحاكم «مذبح» وبقية الزبانية من أجل إشاعة الفوضى وإفلاق الأمن والاعتداء على المعسكرات وخطوط الكهرباء، وأثابيب النفط والغاز والتخريص على اقتتال اليمنيين وذلك من أجل إيصال اخوان اليمن الى السلطة، وطيلة فترة الأزمة السياسية لم تخل قطرا ئيل على قادة ورموز العمالة والتخريب في اليمن، وعندما توافق أبناء اليمن على المبادرة الخليجية انسحبت قطرا ئيل منها لأنها لا تخدم مخططاتها، وما تزال قطر حتى اللحظة تواصل دعمها لتخريب وتمزيق اليمن من أجل الوصول الى غايتها دون أن تقدم أي دعم ملموس لمسيرة البناء والتنمية، ولا تعتقد أن ما تقوم به قطرا ئيل في اليمن بحاجة الى المزيد من الرساهاب، فالواقع يحكي عن ذلك.

جنون العظمة الذي طغى على قطرا ئيل دفعها الى حد تجاوز الخطوط الحمراء والسعي نحو التدخل في شؤون الدول الخليجية ودعم حركات التمرد والارهاب فيها والإخلال بمبادئ ميثاق مجلس التعاون الخليجي، رعونته و«قلة عقل» دفعت بالسعودية والإمارات والبحرين الى سحب سفرائها من الدوحة بعد أن فاض الكيل من «تصرفات» قطرا ئيل التي باتت تهدد أمنها واستقرارها.. وأعتقد أن خيار المقاطعة لقطرا ئيل وعزلها عن المحيط العربي هو الخيار الأنسب لكي تراجع سياساتها وتعود الى رشدها وتقلع عن عمالتها وسقوطها المتعدد الأوجه والأشكال.. صدقوني لا خير للعب من هذه الدولة التي تسيطر عليها أسرة توارثت الحمق والعمالة، وأعتقد جازماً أن سحب السفراء لا يكفي لتأديب قطرا ئيل، فأنا مع قطع العلاقات بما في ذلك بلادنا، فلا خير لنا في قطر، والمستفيدون منها ومن ثروتها هم اليوم من تسابقوا على التنديد بقرار سحب السفراء، والنيل من السعودية والإمارات والبحرين والإساءة اليهم في وسائل الاعلام التابعة لهم، لأن المدد سينقطع، والمخطط سيفشل، والمؤامرة ستحبط، وعلى الرئيس هادي أن يحدو حذو السعودية والإمارات والبحرين على اعتبار أن ذلك يمثل مطلب السواد الأعظم من أبناء اليمن، دون الحاجة الى الروخ لمطلب الاخوان وخصوصاً أن المسألة مرتبطة بالمصلحة العامة لليمن.. القطيعة لقطرا ئيل مستحقة لبقاها عند حدها وتآديبها والقصاص منها جراء كل جرانها وتطاولها على الآخريين وتدخلاتها في شؤون الدول العربية وادعاء الوصاية عليها واستغلالها لثروات الشعب القطري في دعم التخريب والفتن والصراعات والارهاب في المنطقة دعماً لتحالفاتها المشبوهة.. فاطعوا قطر ليؤزل عن المنطقة الخطر.. هذا وعاشق النبي يصلي عليه وعلى آله.



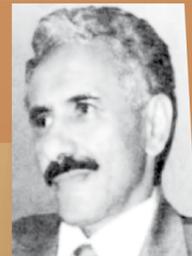
عبدالفاتح علي البنوس

مضت القيادة في «قطرا ئيل» في تنفيذ مخطط الربيع العربي وسخرت كافة إمكاناتها من أجل تدمير الأنظمة العربية المناهضة لإسرائيل وللمشاريع الهيمنة العالمية وعملت على استخدام بوقها الاعلامي «الجزيرة» من أجل توفير الغطاء الاعلامي لهذه المشاريع الفوضوية، وبدأت قطر عملية الدعم المشبوه لمشاريع إسقاط الأنظمة العربية تحت شماعة التغيير والحرية وغيرها من المبررات الواهية التي كان الهدف منها إيصال جماعة اخوان المسلمين الى الحكم في أغلب الدول العربية، فكانت البداية من تونس ومن ثم مصر وليبيا وسوريا واليمن حيث صورت الجزيرة للعالم الشعوب العربية بأنها تحت رحمة أنظمة قمعية واستبدادية ومتخلفة وغير ديمقراطية وأعطت انطباعاً للعالم بأن من خرجوا الى الساحات في الدول السالفة الذكر هم شعوب تكلم الدول من أجل إسقاط أنظمتهم، وعمدوا الى فكرة الصور وتضخيم الأحداث وتحويلها من أجل إقناع العالم بشرعية الربيع العربي وما حملته رياح التغيير القادمة من تل أبيب.

وما هي إلا أشهر وتضخ خيوط المؤامرة القطرية التي تحاك ضد الشعوب العربية، حيث أدرك الجميع أن قطرا ئيل لا تريد للشعوب العربية الأمن والاستقرار والتطور والنماء كما كانت تدعي ذلك، ففي تونس وبعد أن تم إسقاط نظام الرئيس السابق زين العابدين بن علي بدأت الفوضى تدب هناك وعندما تأكدت قطرا ئيل أن تونس وصلت الى النهاية المخطط لها، رفعت عنها الدعم ولم تعد تتبنى تكلم الشعارات الزائفة والوعود الممنمة بالغد الأفضل، لتؤكد أنها لا تدعم الال خراب والدمار والعملاء والمرترقة، وفي مصر ظنت «موذة» وزوجها أنها نجحت في تحقيق الهدف الأسمى بإسقاط نظام الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك وإيصال الاخوان الى السلطة بعد أن ضخت قطرا ئيل الأموال وقدمت ما لم تقدمه من قربات من أجل تكلم اللحظة ولكنها لم تكن تعلم أن الاعتماد على علماء «الدفع المسبق» أمثال القرضاوي ومن على شاكته، والمرترقة أمثال بشارة والمسفر والقاسم وبقية «فرقة حسب الله» لن يعود الال الى النشل والسقوط المدوي وما هو إلا عام واحد حتى أسقط المصريون نظام الاخوان، ووجهوا صفة قوية لقطرا ئيل، ليتطهر المصريون من خطيئة ارتكبوها تحت إغراء وإغواء قطرا ئيل، ورغم ذلك ظلت وما تزال تحرض على العنف وتدعم الالارهاب الاخواني في مصر من أجل التآمر من الشعب المصري والمطالبة بعودة مرسى الى الرئاسة في استهانة فاضحة لإرادة المصرية وحق أبناء مصر في اختيار من يحكمهم.

ومن مصر الى ليبيا ويكفي أن يعي الجميع أن قطرا ئيل هي من عملت على تدمير وتخريب ليبيا وتقسيمها وإغراقها في الفوضى تحت شماعة إسقاط القذافي، وما هو حاصل اليوم في ليبيا شاهد إثبات على فداحة ما قامت به قطر في حق ليبيا والليبيين وقس على ذلك ما حصل وما يزال يحصل في سوريا، هذا القطر العربي الشقيق الذي سخرت له قطر كل الامكانات من أجل تدمير بنيته التحتية والنيل من جيشه العربي المغوار وتأمين حليفها اسرا ئيل وضرب مشروع المقاومة العربية من خلال تحويل سوريا الى مقب قمامة للعناصر الاجرامية والارهابية من مختلف

«الإخوان» أفيون الشعوب!!



مظهر الأشموري

كان من السهل على الاخوان إقصاء كل الاطراف والاحزاب السياسية اليمنية من منصة ما عرفت ساحة التغيير صنعاء، ولم يكن صعباً عليهم في اشتباك ثمان ساعات إقصاء الناصريين والقوميين من الساحة بتعزير ولكن مشكلة الاخوان في الواقع تصورهم انهم سيشكلون الاحزاب أو الخارطة السياسية الدينية كما مصر كاخوان وسلفية من واحدية الفكر.

أو غيرها.

ماذا أبقى الاخوان في تفعيل وافعال من هذا النوع لشعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات. إذا هذا ما يتعامل به مع صيف في منزل مواطن يفترض أنه حر بل ومن بداهات حرية الفطرة في مثل هذه الامور فماذا لو أراد البعض أو أغلبية من قرية المجين بشخص ليحدث الناس كما يمارس الاخوان كل يوم في جامع قريه؟

في ظل حكم وعهد الرئيس السابق «صالح» كان الاخوان ينقلون أبنائنا الطلاب إلى أي قرية مجاورة لحضور أمسيات سياسية وكانوا يسألون عن أمنيات أولئك الصبية والشباب وبين ردودهم من يتمنى تخجير نفسه بالرئيس علي عبدالله صالح وبالدكتور الإيراني فكيف لنا أن نقرأ وكيف لنا أن نقارن؟

لا الاخوان ولا غيرهم يستطيعون قلع أو منع فكر أياً كان هذا الفكر ولنا قياس ومقارنة التطورات بتكفير الوادعي للزنداني وفي أوهام الزنداني في تكفير د. أحمد شرف الدين وزملاءه فالذين بمستطاعهم قتل البشر لا يستطيعون قتل أو منع واقتلاع فكر وتكفير الزنداني وتخصية شرف الدين كان مردوده لصالح أنصار الله وفكرهم أكثر بكثير من مردوده في تخويف أو منع أو قمع.

الذين كانوا يعينون الصبية والشباب بأمنيات التكفير الانتحاري بالحاكم علي عبدالله صالح لا يستطيعون احتمال أو تحمل مجيى صيف لمنزل في أحد هذه القري لا يهدد بانتحاريين ولا يمارس تعويبتهم الانتحارية وربما لا ذكر لهم ولا يذكر في غداً، أو مقبل.

الاخوان في زعر وخوف من أفعالهم وتفعيلهم لأنهم نفسياً يسقطون أفعالهم وتفعيلهم في عقود مضت على أن ذلك أفعال وتفعيل الأخر معهم وضدهم.

ليس الدين أفيون الشعوب كما طرح في النظرية الماركسية ولكن المحطات الأمريكية في المنطقة أعطته استحقاق هذا التنصيص والاخوان ذروه هذا النجاح والانجاح الأفينيون!!

كيف كيف تقارن الحرية الانتخابية الاخوانية بقمع ما بعد 2011م الاخوان لا يقبلون منازعاً لهم في السلطة الإلهية!!

كيف لطف يفوج الإرهاب الى العراق وسوريا على أنه جهاد وهو يمارس الحرب ضد الإرهاب في اليمن؟

ما دام ذات الطرف من الحالة السورية يجمع بين دورين متناقضين هما الحرب بالارهاب في دول عربية والحرب ضد الإرهاب في اليمن فهو حين يريد وحسب الحاجة يمارس التنصيص والتفعيل كإرهاب بالجهاد أو جهاد بالارهاب..

إذا السلفي الشهير مقبل الوادعي كفر الزنداني لأنه قيل بالديمقراطية فذلك التكفير الشهير قدم واحدية الفكر سلفياً واخوانياً ولكن ذلك كان تكفير تجاه رفيق فكر لتجاوز معيار أو ثوابتي لهذا الفكر.

الزنداني والاخوان يمارسون تكفير الأخر والفكر والاخر البشر من الاشتراكي الى «أنصار الله».

عناصر الاخوان في الكثير من قري عمران تحولوا الى مليشيات ويعيشون في حالة استنفار وحين مجيى صيف غير مأثوف أو معتاد لمنزل يمارسون تحقيقاً للتأكيد فإذا اتضح أن الضيف غير مناصرأ لهم حركوا الموقف قتالياً أو عسكرياً مع المستضيف حتى لو كان الضيف من أبناء القرية وانتقل مع اسرته الى مدينة صنعاء،

فالإخوان في ظل هذا التموذع للقوى الدينية السياسية يضمنون احتكار دور أوصياء، ووسائط الله للوصاية على الشعب تعززها الوصاية الدولية التي فرضوها على اليمن تحت «الفصل السابع».

عندما يقرأ الاخواني عبدالمجيد الزنداني النص القرآني «فما اختلفتم فيه فردوه الى الله» فيفوضي وكأنه وكيل الله في اليمن أو في الأرض «جمعية علماء الإخوان» التي يرأسها.

المشكلة أساساً ليست في شعبية إيرانية ومجوس أو رافضة أو غير ذلك مما يطرح ويربط ولكن المشكلة هو أن الاخوان يريدون احتكار السلطة الدينية على طريقة الكنيسة في العصور الوسطى. أساس كل الصراعات بين الاخوان وأنصار الله في العديد من المناطق هو أن الاخوان لا يقبلون أنصار الله كطرف في الواقع ولا يقبلون التعايش معه ولا حتى أن يظل، وهم استعملوا سلفي دماج وأولاد الأحمر لحروب الاخوان الموجهة ضد أنصار الله.

بتنلقائية ما تسير أوضاع اليمن فهو البلد المفتوح لكل فكر سياسي أو ديني والطبيعي أن يتحرك أنصار الله ليعرض بضاعتهم ككفر كما مارس الاخوان أو السلفية وإذا في هذه البضاعة ما يخل كمجوسية أو رافضة أو إساءة للصحابه فالناس سيتركونها ويعرفون عنها وذلك أفضل للاخوان.

الاخوان استراتييجيتهم تكفير وقتل الأخر والفكر والبشر وبالذات من يطمح لمنازعهم في السلطة الإلهية أو وجوده ما يضعفها.

فالمشكلة ليست في إفتاء الزنداني وجمعية الاخوان بتكفير 37 مفكراً وعالمياً دينياً وسياسياً من أعضاء مؤتمر الحوار الوطني وتم بعدها اغتيال د. أحمد شرف الدين ولكن المشكلة هي أن لا يناع دور هذه الجمعية اللاهوتي أو صلاحيتها الإلهية.

من هذا السقف والهدف يمارس الاخوان تخريجات وبدائل لحروبهم كسلفية وأولاد الأحمر أو حتى حاشد للتوفيق بين أحادية ودكتاتورية التفعيل والافعال وبين تعددية وديمقراطية التوفيق والإقوال.

الدولة المدنية.. الاستهلاك السياسي والضرورة المرورية

كثيراً ما تتردد كلمة الدولة المدنية في جميع الوسائل والمنابر الإعلامية، ويعقد لها ورش العمل والندوات والمحاضرات، أصبح الجميع يرددونها ويطالبون بها وكأنها أصبحت محل إجماع وغاية مشتركة للجميع، هكذا يبدو الأمر للمراقب والمتابع لجميع الفعاليات والأنشطة السياسية والجهادية، غير أن الأمر لا يعدو عن كونه مجرد خطاب سياسي استهلاكي وفعاليات لحظية محصورة في نطاق ضيق للتسويق الاعلامي الذي لا يعكس بالفعل حقيقة الواقع الاجتماعي والسياسي في البلد ولا الأرضية الثقافية التي يمكن البقاء عليها، بل يساهم في إخفاء حقيقة التوجهات الرسمية والمدنية التي لا تتماشى مع بناء الدولة المؤسسية وبناء المجتمع المدني.

تقاس في مدى زمني معين، بما أحدثته من تحولات إيجابية في جميع الاتجاهات (التقدم الاقتصادي، التقدم الاجتماعي، التقدم السياسي...) يعتبر التقدم الاجتماعي هو أساس استراتيجي للتنمية وأهم مؤشرات ومعايير نجاحها في إطار بناء الدولة الحديثة.

في هذا الإطار قد نجد دولاً لديها وفرة مادية وتحقق تنمية اقتصادية كما هو حال معظم دول الخليج العربي، إلا أن هذا النمو الاقتصادي ليس له انعكاس في مسار التنمية الاجتماعية والسياسية والعلمية، فممازالت مجتمعات غير ديمقراطية ودساتيرها من أسوأ دساتير العالم فيما يتعلق بالحريات وحقوق الإنسان والتداول السلمي للسلطة، وممازالت تعيش وضاعاً متخلفاً حالها حال الكثير من الدول الفقيرة وربما أسوأ منها.

وعلى هذا الأساس فبناء الدولة المدنية مرتبط بشكل جوهري ببناء المجتمع المدني، الحامل الرئيس

والتي تنقل المجتمع من الحالة التقليدية المتخلفة الى حالة الدولة المؤسسية والإنتاج الصناعي والمجتمع المدني والتداول السلمي للسلطة، وهذا التحول لا يمكن أن يحدث دفعة واحدة، وإنما خلال صيرورة تراكمية من الإنجازات على جميع المستويات.

هذه التحولات بالطبع هي عملية منظمة لا عشوائية ومرتبطة أساساً بمدى وعينا بالتخلف الذي نعيشه، من هنا يجمع علماء الاجتماع والسياسة والاقتصاد على أن تخلف المجتمعات يجب أن ينظر اليه من منظور كلي يشمل جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعلمية كي تتكون رؤية بنائية شاملة لتقدم المجتمع وتحديثه وهو ما يعرف في مفهومه المكثف بالتنمية المادية والبشرية المستدامة، ومعايير نجاح جهود التنمية في أي مجتمع متخلف

خطاب الدولة المدنية ظل ولا يزال في مستوى فوقي ومجرد فعاليات ضيقة للاستهلاك والاستغلال السياسي، دون تأصيل واضح لمفهومها وأبعادها الاجتماعية، ودونما إجماع على مبادئها وأدواتها الجوهرية التي تكفل التأسيس للدولة المدنية والشروع في ممارسة أبسط مظاهرها السياسية والمؤسسية والقانونية كالمحافظة على استقلال ونزاهة القضاء وتنظيم حمل وحيازة السلاح وإخلاء المدن من المعسكرات وحيادية الوظيفة العامة.

الحقيقة الملموسة أن الكثيرين يزايدون بالدولة المدنية، لكنهم لا يعملون في إطار تحقيقها وممارستها، ليس جهلاً منهم وإنما لإدراكهم أنها تتصادم مع مصالحهم وأهدافهم، ونجد الكثيرين يتناقضون مع أنفسهم، ففي حين نجدهم يرفعون شعار الدولة المدنية لكنهم عملياً نجدهم يتحالفون مع القوى التقليدية ومجرد شقاة لديهم، ويكرسون واقعاً اجتماعياً وسياسياً وثقافياً يتصادم مع الدولة المدنية والنظام والقانون والديمقراطية وحقوق الإنسان، ومنهم من يتطرفون أكثر بتصديرهم وعياً متعارضاً ومتصادماً مع قيم العصر والعلم والعقل.

إن الدولة المدنية في صيرورة بنائها مرتبطة أساساً بالتنمية الشاملة، وخاصة بالتنمية الاجتماعية



محمد علي اناس

لأنها أداة توازن بين الدولة والمجتمع. إن مؤسسات المجتمع المدني هي فضاء للحرية والديمقراطية والمشاركة السياسية البناءة والمساهمة في تحقيق مشاريع التنمية. تعمل على نشر ثقافة التسامح والحوار بدلاً من ثقافة العنف والإقصاء. تعمل على حماية حقوق الإنسان والدفاع عنها من الانتهاكات والتجاوزات. تحول دون سقوط وانهيار المجتمع عند حدوث هزات اقتصادية أو سقوط نظام الحكم.. وعليه فاليمن تعيش مرحلة حساسة وخطيرة من تاريخها نتيجة لازمة 2011م وتدابيرها الخطيرة على جميع المستويات، الأمر الذي أصبح فيه خيار بناء أسس ومبادئ الدولة المدنية هو الحل الذي يجب أن تتجه نحوه جهود كل القوى الوطنية، وبدون ذلك فإن الخيارات الكارثية الأخرى ستكون هي الخيارات المفتوحة لاستقطابات الاجتماعية القائمة على العصبية والولاءات الضيقة، وستكون البديل وفقاً لمنطق قانون الغلبة.

وعليه تعتبر مؤسسات المجتمع المدني أهم مظهر من مظاهر الدولة المدنية.. لماذا؟